الدرس الثالث: منهجية تحليل نص قانوني

مقدمة:

تهدف منهجية التعليق على النص القانوني إلى فهم الغايات والأهداف التي يسعى إليها المشرع من وراء صياغة القانون، وتفسير المفاهيم والمصطلحات القانونية المستخدمة، وسنتناول في ما يلي منهجية التعليق على نص قانوني.

يتم التعليق على النصوص القانونية سواء كانت تشريعية أو فقهية بإتباع المنهجية التالية:

أولا_ المرحلة التحضيرية:

وسميت بالمرحلة التحضيرية، لكون الطالب يقوم فيها بعملية التحضير لمناقشة وتحليل النص القانوني، وذلك من خلال القيام بالتحليل الشكلي والتحليل الموضوعي، بغاية الوصول إلى الفهم الجيد والإستعداد لمناقشته، وبهذا سنتطرق إلى العناصر التالية:

1_ التحليل الشكلي:

ويقصد به دراسة النص من حيث الشكل فقط، بحيث يقوم الطالب بجمع كل المعلومات حول النص التي تعد جوهرية وبها ينطلق لعملية التحلي، وذلك من خلال تحديد: طبيعة النص، موقع النص القانوني، البناء المطبعي، البناء اللغوي والنحوي.

أ_ طبيعة النص:

يحدد الطالب هنا طبيعة النص محل التعليق فيما إذا كانت نص تشريعي أو دستوري، أو نص مستمد من معاهدة دولية مصادق عليها، أو نص تنظيمي..ألخ.

مثلا تنص المادة 107 من القانون المدني الجزائري على أنه " يجب تنفيذ العقد طبقا لما إشتمل عليه وبحسن نية.

ولا يقتصر العقد على إلتزام المتعاقد بما ورد فيه فحسب، بل يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون، والعرف، والعدالة، بحسب طبيعة الإلتزام.

غير أنه إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدي، وإن لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا

للظروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل إتفاق على خلاف ذلك".

النص محل التعليق هنا، هو نص تشريعي.

ب_ موقع النص القانوني:

بعد إقتباس النص حرفيا، يتعين على الطالب تحديد نوع النص ومصدره، وإن تم تعديله، وهل عدل بموجب قانون أو أمر، مع ذكر تفاصيله، وما هي ظروف وملابسات هذا التعديل، كمثال السابق عن نص المادة 107 نجد أنها وردت في القانون المدني الجزائري، الصادر بموجب الأمر 75-58 المؤرخ في 13-05-2007.

وكما أشار المشرع إلى نص المادة 107 في القسم الثالث المعنون بآثار العقد، الكتاب الثاني الإلتزامات والعقود، الفصل الثاني للعقد.

ج_ البناء المطبعي:

يشير الطالب في هذه المرحلة إلى كم فقرة يتكون منها النص مع إشارة إلى المصطلح الذي تبدأ وتنتهي به الفقرة.

والمادة 107، عبارة عن ثلاث فقرات:

الفقرة1: تبدأ من "يجب" وتنتهي "بنية".

الفقرة2: تبدأ ولا يقتصر وتنتهي "الإلتزام".

الفقرة3: تبدأ من غير وتنتهي بخلاف ذلك.

د_ البناء اللغوي والنحوي:

يظهر الطالب هنا المصطلحات المستعملة من طرف المشرع في النص القانوني، وإظهار سر العلاقة التي يربط بين هذه المصطلحات.

جاءت نص المادة 107 من القانون المدني الجزائري، بمصطلحات بحثية تظهر فحوى المادة 107، والتي تشير إلى نظرية الظروف الطارئة، وكمثال على ذلك نشير إلى: "تنفيذ العقد"، الحوادث الإستثنائية"، "الإلتزام التعاقدي"، "الإلتزام المرهق والمستحيل".

2_ التحليل الموضوعي:

بعد الوقوف على الجانب الشكلي للنص القانوني، يبقى على الطالب مهمة تحليله وتفسيره ونقده، من خلال:

- قراءة مضمون النص قراءة متئنية، وتحليل كل فقرة من فقراته
- إستخراج المصطلحات القانونية، وإظهار العلاقة التي تربط بينهما.

وبعد إستخراج هذا النقاط واتباع هذا المراحل يجد الطالب نفسه، قد سجل مجموعة من النقاط التي تساعده في وضع خطة لمناقشة النص القانوني محل التعليق.

وأثناء التحليل الموضوعي للنص القانوني على الطالب التقيد بالمراحل التالية:

- **تحليل مضمون النص:**

بحيث يقوم الطالب بتحليل مضمون النص، من خلال إستخراج مجموعة من النقاط والتي تساعده في الفهم الجيد والتحليل لمضمون المادة وتتمثل هذه النقاط في ما يلي:

- **شرح المصطلحات:** بشرح المصطلحات الغامضة والمتشابهة فيما بينها، قصد تفادي الخلط بينها، مثل: ما هو وارد في نص المادة 107 السابق ذكرها، الإلتزام المرهق والإلتزام المستحيل.
- **إستخراج الفكرة العامة:** بعد القراءة المتأنية للنص يستخرج الطالب الفكرة والمعنى العام للنص، لتحديد الإطار العام للمسألة المراد مناقشتها، ووضع خطة مناسبة لها.
- **إستخراج الأفكار الأساسية:** يستخرج الطالب الأفكار الأساسية التي يتمحور عليها النص، بتقسيم النص إلى فقرات، ويعتمد في هذا التقسيم فقرات نص المادة 107 مثلا، وكل فقرة يعطيها عنوان.
- **تحديد الإشكالية:** فن علم طرح التساؤلات، محرك رئيسي للبحث العلمي، لذلك يتعين على الباحث طرح التساؤلات والإشكالات التي يثيرها النص.

ثانيا_ المرحلة التحريرية: وسميت بالمرحلة التحريرية كون الطالب يقوم بتحرير ما قام بتحضيره شكلا وموضوعا في المرحلة التحضيرية، وفي هذه المرحلة يتبع الطالب ما يلي:

1_ التصريح بالخطة:

والتي تتضمن الإجابة على المشكل القانوني وتتسم بكونها تطبيقية، دقيقة، تسلسلية، متوازنة.

2_ مناقشة الخطة:

يقوم الطالب بمناقشة خطة النص القانوني محل التعليق بداية من المقدمة وصولا إلى صلب الموضوع والخاتمة,

أ_ مقدمة:

يبدأ الطالب بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها، والإشارة إلى أهمية الموضوع مع تسليط الضوء على أبرز المسائل القانونية التي يثيرها الموضوع.

ب_ صلب الموضوع:

يقوم الطالب بعرض صلب الموضوع عبر مباحث ومطالب وفروع، بهدف مناقشة النص القانوني محل التعليق، ويتعين على الطالب صياغتها لها مراعاة الشروط الواجب توافرها، كربط بين العناوين الرئيسية والفرعية، عدم التناقض والتكرار، إعتماد مبدأ أحادية ثنائية، التقسيط، وكما يستعين الباحث لتحليل النص بجميع المعلومات المكتسبة، وتوفر المادة العلمية فيستعين بالأحكام القضائية، آراء الفقهاء..

ج_ الخاتمة:

يعتمد الطالب في صياغته خاتمة الموضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، بعرض أهم النتائج المتوصل إليها، مع إبراز موقفه من ذلك.